الحـــوار
نهج مؤتمري قابل للتصدير

بالتئام طاولة الحوار الوطني الشـامل اليوم الاثنين فـي اليمن والتقاء أطراف الأزمة السياسـية بعد عامين صاخبين بالتوترات يكون اليمنيون أعادوا الاعتبار مجدداً لـ»الحكمة اليمانية» وقدموا درسـاً حضاريـاً جديداً للعالم بكيفية حل خلافاتهم .. ويكون المؤتمر الشـعبي العام وحلفاؤه وأنصار الشـرعية الدستورية والأمن والاسـتقرار والحوار والتداول السلمي للسلطة، انتصروا مجدداً لوطنهم وخصومهم باحتكام أطراف الأزمة للغة الحوار بديلاً عن العنف، مثلما انتصروا بالأمس لصندوق الانتخابات (٢١ فبراير ٢٠١٢م) كوسيلة حضارية لتحقيق التداول السلمي للسلطة.

ومنذ اللحظات الأولى لتفاقم الأزمة السياسية ونزوعها للعنف مطلع العام ٢٠١١م سارع المؤتمر الشعبي العام وقيادته إلى تقديم التنازلات والمبادرات الحوارية والفعاليات التي تُعلي من قيم الحوار والسلام والإخاء والاحتكام للشعب باعتباره مصدر السلطة ومالكها.وعلى عكس مسميات جُمع أحزاب المشترك في شارع الستين ، جاءت مسميات جُمع ساحة ميدان السـبعين تُعلي قيم الوفاء والإخاء والتسـامح ، ومبادئ الوفاق والتصالح ، وتُعلي من شأن الحوار كوسيلة حضارية لحل الخلافات

كتب /جميل الجعـدبي

وفي هذا السياق نظم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في الـ١٥ من إبريل ٢٠١١م (جمعة الحوار) وهي جمعة مليونية امتدت من ميدان التحرير إلى ميدان السبعين ، وجدد خلالها رئيس المؤتمر الدعوة لأحزاب اللقاء المشترك إلى أن يحكموا ضمائرهم ويتوجهوا الى الحوار للاتفاق على كلمة سواء من أجل أمن واستقرار الوطن.. وعزز المؤتمر الشعبي فعالياته الداعية للحوار في ٣٠ سبتمبر من ذات العام بجمعة (الحوار والاحتكام إلى صناديق الانتخابات) وفي هذه الجمعة دعت الجماهير اليمنية مجدداً أحزاب اللقاء المشترك إلى احترام إرادة الشعب المؤيد للشرعية الدستورية، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، واغتنام دعوات رئيس الجمهورية حينها المتكررة لحوار وطني شامل يخرج اليمن من أزمته الراهنة، وإنهاء الاعتصامات والكف عن أعمال العنف والفوضى وقطع الطرقات والاعتداء على الكهرباء، ووضع حد للأعمال التخريبية والاعتداءات على المرافق والمنشآت العامة والخاصة.

وتبعت هذه الجمعة في نفس السياق جمعة (الوفاق الوطني) في الـ١٨ من نوفمبر ٢٠١١م قبل أيام من توقيع الأطراف السياسية على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في العاصمة السعودية الرياض، وتشكيل حكومة (الـوفـاق) وذلـك بعد شهور من المداولات والعمليات الحوارية بين قيادات المؤتمر والمشترك برعاية دولية.

ومبادرات رئاسية لمغادرة السلطة

وخلال نوفمبر العام ٢٠١١م قدم رئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح حزمة إصلاحات كمبادرة مؤتمرية لمغادرة السلطة عبر صناديق الاقتراع والالتزام بالدستور والقانون، وتضمنت مبادرة رئيس المؤتمر- لرأب الصدع وإصلاح ذات البين وإخماد الفتنة- ثمان نقاط منها إيقاف الحملات الإعلامية والتهيئة لأجـواء وإنجاح الحوار الوطني وسحب قانون الانتخابات ومشروع التعديلات الدستورية وتشكيل حكومة وحـدة وطنية لإجـراء التعديلات الدستورية بالتوافق.وخلال لقائه يوم ٢٨ فبراير ٢٠١١م بأصحاب الفضيلة العلماء خاطب رئيس الجمهورية السابق الداعين إلى السلطة قائلاً: «تعالوا إلى السلطة عبر القنوات الرسمية، والقنوات الشعبية.. تعالوا نتفاهم عبر الحوار، لكنهم يقولون نريد السلطة عن طريق الشارع.. انتهى وقت الحوار بحجة ارتباطهم بالشارع «.وفي ذروة الأزمة السياسية خلال النصف الأول من العام ٢٠١١م قدم المؤتمر الشعبي العام وقياداته السياسية العديد من المبادرات والدعوات للحوار الوطني ابرزها مبادرة (١٠) مارس حينما أعلن رئيس الجمهورية السابق الزعيم علي عبدالله صالح مبادرة وطنية لتطوير النظام السياسي وإنجاح الحوار الوطني الشامل.تبعها في الـ(٢٥) من ذات الشهر دعوة الشباب في ساحة الجامعة لتشكيل حزب سياسي مبدياً استعداده تسليم السلطة واشراكهم في الحكومة ، وفي مايو من ذات العام دعا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

الحوار سلوك في مناهج المؤتمر

ويعد الحوار منهجاً وسلوكاً وثقافة مؤتمرية بامتياز، فهذه الحقيقة من حقائق «الميثاق الوطني» الدليل الفكري للمؤتمر الشعبي العام تؤكد أن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة أفضل للجميع، وأن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر، وأن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين أو إخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله.

وتؤكد أدبيات المؤتمر الشعبي العام أن الاتفاق على القضايا الأساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف، وأن العمل بالأسس الدستورية والالتزام بأساليب الحوار الواعي وتوفير المناخ الديمقراطي النزيه هو السبيل الوحيد لتجاوز التناقضات وترسيخ الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي المعبر عن إرادة الشعب.

وإذا كان المؤتمر الشعبي العام ولد في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م من رحم الحوار وكان له شرف الريادة في خوض عمليات حوارية صادقة نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وبذل في سبيل ذلك جهوداً كبيرة مع شركائه في الحزب الاشتراكي اليمني عبر سنوات من المفاوضات والمراسلات والحوارات كللت بإعلان ميلاد الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، ورغم مرور ٣١عاماً على ميلاد المؤتمر الشعبي العام وإقرار مبادئه في عقد اجتماعي عُرف باسم «الميثاق الوطني»، فإن اللافت اليوم ونحن على أبواب مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن أصالة أسس ومبادئ المؤتمر ومضامين أدبياته وسلامة رؤاه وتصوراته للمستقبل لم تتأثر بتقادم الزمن، وما التفاف جميع أبناء الشعب والقوى السياسية حول الحوار اليوم إلا خير شاهد على ذلك.

فرسان الحوار في الصدارة

ويدخل حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه مؤتمر الحوار الوطني بعدد (١١٢) عضواً بينهم ٣٠ شخصية أكاديمية ، منهم ١٨ حاصلين على درجة الدكتوراه ، و١٣ حاصلين على درجة الماجستير ، بالإضافة إلى ٥٢ شخصاً يحملون درجة البكالوريوس ، و١٤ شخصاً حاصلين على دبلوم ، و١٥ عضوا ثانوية عامة، فيما يدخل التجمع اليمني للإصلاح بـ ٥٠ مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني بـ٣٧ مقعداً، فيما حددت حصة ممثلي الحزب الناصري بـ ٣٠ مقعداً، وذلك من أصل ٥٦٥عضواً وعضوة هم إجمالي المشاركين والمشاركات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمقرر أن يتم خلاله إعادة صياغة الدستور، والاتفاق على قواعد لعبة جديدة من أجل الدخول في انتخابات عامة في فبراير من العام ٢٠١٤م. وحسب مضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية فسوف يقف مؤتمر الحوار الوطني أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وآمنه والنظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.. والإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

تصدع المشترك

والمفارقة الواضحة أن المؤتمر الشعبي العام الذي كان مستهدفاً قبل عامين بالاجتثاث والتفكك والتمزيق يدخل اليوم مؤتمر الحوار الوطني كتلة موحدة (التحالف الوطني- المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه) كما حددتهم المبادرة الخليجية كأحد الطرفين ، في حين خصومه السياسيون (المجلس الوطني -أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه) يدخلون مؤتمر الحوار فـرادى بعد موجة انقسامات وخلافات حادة وصلت ذروتها الى المواجهات المسلحة على خلفية تقاسم نسب التمثيل في مؤتمر الحوار وتقسيم مايمكن تسميتها غنائم الربيع العربي المفعم بالفوضى والركود الاقتصادي .

وتماسك المؤتمر

ومع مطلع العام ٢٠١١م اهتز البنيان التنظيمي للمؤتمر باستقالة العشرات من كوادره وتعرضت مقراته في عموم المحافظات لـ ٢٣ واقعة اعتداء وإحراق ونهب محتويات بما فيها مقرات تعليمية ومبانٍ للصحف منها مقر فروع المؤتمر الشعبي العام بمحافظات تعز، البيضاء، أمانة العاصمة.. غير ان المفارقة ان المؤتمر الشعبي العام يبدو أنه استرد عافيته تماما ، في حين يسقى اكبر خصومه (الاصلاح) اليوم من كأس شرعنة وتبرير الفوضى واحراق المقرات ويذوق مرارة تصدع البنيان التنظيمي بتوالي استقالة عدد من ابرز كوادره وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية.